

تنتظر الترحيل منذ مدة

600 عائلة تعيش في أقبية وأسطح العمارات في باب الوادي !

مليكة حراث

أعرب قاطنو أقبية وأسطح عمارات عدة أحياء ببلدية باب الوادي عن تدميرهم إزاء تماطل السلطات المعنية في ترحيلهم إلى سكنات لائقة رغم صراهم الطويل مع المعاناة في شقق غير لائقة لإيواء بني البشر بسبب هترائها الكلي سواء بالنسبة للجدران أو الأسقف. تتربع أزيد من 600 عائلة قاطنة بالأقبية والأسطح بعمارات عدة أحياء فيباب الوادي إدراجها ضمن قائمة المتضررين جراء الوضعية المأساوية التي آلت إليها سكناتهم والتي تضررت أغلب أساساتها خصوصا عمارة رقم 11 لا سيما بعد انهيار أرضية سطح العمارة خلال الزلزال الأخير الذي ضرب العاصمة خلال الأشهر القليلة الماضية حيث حمل هؤلاء ديوان الترقية والتسيير العقاري بالدرجة الأولى والوالي المنتدب للدائرة الإدارية لباب الوادي مسؤولية أي حادث يمكن أن يودي بحياتهم وحسب تصريحات أحد سكان العمارة لـ « أخبار اليوم » فإن الانهيار قد تسبب في حدوث هلع وخوف كبيرين أواسط العائلات البالغ عددها 18 عائلة وهذا بسبب قدم العمارة وتدهورها وتآكل أساساتها منذ مدة أما عن السلالم فحدث ولما حرج الأمر الذي أدى إلى انهيار شرفات العمارة وانهيار أجزاء معتبرة من الجدران في بعض الغرف خاصة أثناء التقلبات الجوية إلا أن ذلك لم يشفع لهم لدى السلطات المحلية التي تكتفي بتسجيل تقارير لامتصاص غضب السكان وتطمينهم وعودهم بالرحلة في كل مناسبة إلا أنه لحد لساعة لم تتخذ الإجراءات اللازمة التي وعد بها ممثلو ديوان التسيير العقاري ليبقى الوضع على حاله دون أن تحرك السلطات ساكننا كما أضاف المواطن (م.خ) المتضرر أن الأمطار التي تهطلت مؤخرا أدت إلى تسرب المياه من الأرضية المنهارة حيث غمرت الأمطار كل أرجاء البيت ذاهيك عن تسرب المياه إلى سلالم وجدران العمارة بل وصل التسرب إلى غاية البنايات المجاورة ووصولها. وفي السياق نفسه أعربت العائلات القاطنة بالعمارة خلال حديثها مع « أخبار اليوم » عن تدميرها وسخطها الشديد إزاء وضعيتهم السكنية الكارثية والتي تهدد حياتهم وقد أرجع هؤلاء السكان سبب هذه الحوادث المماثلة من الانهيارات الجزئية إلى عمليات الترميم التي عرفتها البنايات في الثمانينات حيث منح ديوان الترقية والتسيير العقاري لباب الوادي بصفتها آنذاك صاحبة المبنى مشروع الترميم إلى أحد المقاولين الذي قام بعمليات ترقية وعشوائية لتتكشف العيوب بمرور الوقت الأمر الذي جعل السكان ينتفضون وقتها ويرفعون عدة شكاوي للجهات المعنية وبقيت دار لقمان على حالها إلى غاية سنة 2000 أين تكفل بإعادة عملية ترميم أرضية البناية مقاول آخر إثر الشكاوي والمراسلات المتكررة من طرف السكان غير أن المهمة المنوطة إليه لم ترق للمستوى المطلوب حيث بعد فترة اكتشف قاطنوها بأن الأشغال كانت مجرد ترميمات سطحية الموضع الذي آثار حفيظة السكان فضلا عن تأثر العمارة بزلزال ماي 2003 ذاهيك عن الثقل الزائد الذي تتميز به إثر تشييد بيوت فوضوية فوق سطحها وهي العوامل التي كانت وراء انهيار السقف الوضعية التي أثارته تخوف العائلات من المخاطر التي من المحتمل أن يتعرضوا لها في حال تعرض البلاد لأي هزة ارتدادية خفيفة علما أن العمارة يعود تاريخ إنجازها إلى العهد الاستعماري نظرا لهشاشة الأسقف الجاهزة التي وضعت أثناء الترميمات وكذا الجدران المرممة بطريقة لا تتماشى مع المعايير. من جهتها أكدت مصالح البلدية أنها تبذل جهودها لبرمجة أكبر عدد من العائلات المتضررة ضمن عمليات الترحيل القادمة كما أكدت أن ملفات المعنيين موجودة على مستوى الولاية على أن يتم برمجتهم والتكفل بترحيلهم في إطار القضاء على السكنات المهشة تطبيقا للتعليمات الصادرة عن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.